ومرغم في جعله العدم الطارئ اثرا للقدرة الازلية مباشرة على مذهب
القاضي وهو الارجح في النظر لان المصحح لتاثير القدرة الازلية اذا قلنا
هو الامكان مع الحدوث او الامكان بشرط الحدوث او الحدوث
فقط او الامكان فقط مذ كلا محقق ثابت للعدم الطارئ ولا
يلزم في اثر القدرة الازلية ان يكون وجوديا كما صار اليه امام الحرمين
بل انما يلزم فيه ان يكون متجددا حادثا كان ذلك المتجدد
وجوديا او عدميا وهذا هو الحق الذي لا شك فيه والله تعلى اعلم
وقد ذهب بعض الائمة المحققين الى ان العدم الممكن السابق
عن وجود الحوادث فيما لا يزال مقدور للبارى تبارك وتعلى
كالعدم والوجود الطارئين بمعنى انه في قبضة قدرته تعلى يتاتى منه
جل وعلا ابقاؤه وازالته بجعل الوجود الحادث في مكانه واطلاقه
المقدورية فاخل عنها مستعمل في اللغة والعرف يقال الملك يقدر على
الناس ولا يقدرون عليه بمعنى انه يملكهم على سبيل المجاز تعبير بحق
اخوف الشم كاحراز واطلال ونحوهما فكيفا لا يطلق على ذلك العدم
الممكن انه مقدور لله تعلى لانه جل وعز يملكه ابقاء وتغييره بما
شاء وكيفما شاء على الحقيقة لا على المجاز فيما الجمع فانه ليس مقدورا
للمولى تبارك وتعلى نظرا الى ان حقيقته ليست بوجودية ولا
طارئة سوء ادب باطلاق ما يوهم عجزا في قدرته جل وعلا وهذا
الذي اختاره الامام هو الاتي على ان المصحح تعلق القدرة الازلية بالممكن
الامكان فقط فكل ممكن على هذا وجوديا كان او عدميا سابقا
كان او لاحقا فهو مقدور له لانه تبارك وتعلى ومقدورية كل حقيقة
من هذه الحقائق بما يليق بها وهذا القول اقرب الى اللغة والعرف
واسلم من سوء الادب وايهام النقص والله سبحانه اعلم وقوله
في تعيين

في تعيين القدرة الازلية يتاتى بها ايجاد كل ممكن يعني كان جرما
او عرضا مكتسبا للحيوان وغير مكتسب ففيه تنبيه على فساد مذ
هب القدرية الذين اخرجوا افعال الحيوان الاختيارية عن
تعلق قدرة الله تعلى وعلى فساد مذهب الطبائعيين الذين اسندوا بعض
الممكنات للقوى والطبائع العلوية والسفلية وقوله على وفق
الارادة اشارة الى ان فعله تعلى للكائنات انما هو بطريق الاختيار
لا بطريق اللزوم كفعل العلة والطبيعة عند الفلاسفة والطبائعيين
وقوله والارادة صفة يتاتى بها تخصيص الممكن ببعض ما
يجوز عليه يعني ان الممكنات لما كانت نسبتها الى قدرته تعلى على
حد السواء فلو اختصت بوجود بعضها دون بعض لزم العجز
فلابد من تخصيص بعض الممكنات بالوقوع دون مقابله
من صفة اخرى وليس الا صفة الارادة اذ لا يلزم نقص في قولنا اراد
الله سبحانه وجود هذا الممكن ولم يرد هذا الممكن الآخر بل اراد
عدمه بل ذلك دليل على غاية الكمال فان تصرفه جل وعلا في
الممكنات بمحض الارادة والاختيار ولا باعث له على ممكن منها
ولا الجاء ولا اجبار كما قال تبارك وتعلى وربك يخلق ما يشاء ويختار
ولو قلت قدر الله تعلى على هذا الممكن الموجود ولم يقدر على مقابله
لكان فاسدا لما فيه من لزوم نقيضة العجز واما سائر الصفات كا
لعلم والكلام والسمع والبصر فلا يصح التخصيص تاثيرا وهذه الصفات
ليست مؤثرة في متعلقاتها واشار بالعموم في قوله الممكن الى فساد
مذهب المعتزلة الذين خصصوا تعلق الارادة بالخير دون الشر وبالصلاح
دون الاصلح دون ما بينهما
والعلم صفة ينكشف بها المعلوم على ما هو به ش

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)